

الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه ، حجمه ، آثاره الاقتصادية (*)

تقديم :-

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر الاقتصادية القديمة ، ولقد عرفت في كافة الاقتصاديات المختلفة ، المتقدمة منها والنامية على حد سواء ، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينيات من القرن الماضي .

ويعرف الاقتصاد الخفي بأنه عبارة عن أنشطة اقتصادية غير مشروعة أو مشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي ، وهناك العديد من الأمثلة على هذا الاقتصاد مثل المشروعات الحرفية غير المرخصة ، الباعة المتجولين ، خدم المنازل ، مزاولة الدروس الخصوصية ، دور الدعارة والقمار ، سيارات الأجرة غير المرخصة ، تجارة المخدرات الخ من الأنشطة الاقتصادية أما المشروعة غير مرخصة أو غير المشروعة (غير قانونية).

ويُعد (جوتمان) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي عام 1977 ، الذي نبه فيه إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي ، وتوالت بعد ذلك الدراسات والأبحاث لإثبات الفرضية التي أثبتها (جوتمان) . لقد أثبتت تلك الدراسات أن الاقتصاديات الخفية قد بلغت من الأهمية بحيث لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كافة المجتمعات الإنسانية ، بل أنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات نمو لم تشهدا الاقتصاديات الرسمية⁽¹⁾ .

وقد أطلقت تعبيرات متعددة على الاقتصاد الخفي ، فقد اسماه البعض بالاقتصاد التحتي ، والبعض الآخر بالاقتصاد الأسود ، والاقتصاد غير المرئي ، والاقتصاد المغمور ، والاقتصاد السفلي ، والاقتصاد غير الرسمي ، والاقتصاد الثاني ، اقتصاد الظل ، الاقتصاد المقابل ، اقتصاد الباب الخفي ، وايماء كانت التسمية فإن الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر

(*) أ. أسامة الجيلاني على- باحث اقتصادي بإدارة البحوث والاحصاء - مصرف ليبيا المركزي .

(1)-WWW.THEGULFIZ.COM/ARCHIVE/INDEX.PHP.2878.HTML

المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة مع بعضها والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم⁽¹⁾ .

وبناء على نتائج دراسات أصدرها صندوق النقد الدولي تبين أن تقديرات حجم الاقتصاد الخفي تراوحت بين 35-44 % من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية وبنسبة تراوحت بين 21-30% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول الاقتصادي ، و بنسبة تراوحت بين 14-16% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وعلى سبيل المثال نجد أن الاقتصاد الخفي يساهم في توظيف 40% من العاملين في مصر كما أنه يضم 82% من عدد المنشآت ، وتقدر الحكومة المصرية قيمته بما يتراوح ما بين 60-80 مليار جنية ، في حين أن هناك تقارير صادرة عن عدد من مراكز الأبحاث تشير إلى أن حجم هذا الاقتصاد يصل في مصر إلى نحو 95 مليار جنية ، وهناك من يرى أنه يزيد على ذلك وقد يصل إلى نحو 200 مليار جنية إذا أضيف إليه حجم الانشطة غير المشروعة كتجارة المخدرات⁽²⁾ ، بينما يقدر حجم هذا الاقتصاد في المملكة العربية السعودية بنحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي ، بناءً على تقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي ، أي ما يتجاوز 270 مليار ريال ، في حين يساهم الاقتصاد الخفي بما نسبته 40% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري ، أي حوالي 8.8 مليار دولار⁽³⁾ .

وبما أن الاقتصاد الليبي يُعد من الاقتصاديات النامية ويعاني من وجود اختلالات هيكلية كنتيجة لاعتماده على القطاع النفطي وهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي ، وظهور عدة أشكال من السوق الموازية خلال الفترة (1982-1999) سواء كان ذلك في العملات أو السلع ، بالإضافة إلى تواجد أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية التي تمارس نشاط اقتصادي وتحقق دخول غير خاضعة للضريبة ، كما أنه توجد أعداد كبيرة من العمالة

(2) -- احمد المبروك ابولسين - الاقتصاد الخفي ماهيته وطرق تقديره و آثاره - مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة الفاتح - العدد 5-2006 ص39

(²)- WWW..EGYPTIAGREENS.COM/DOCS/GENERAL/INDEX.PHP?EH=NEWHIL&SUBIECTID=42888&SUBCATEGORYID=260&CATEGORYID=36

(³) - WWW. THEGULFIZ.COM/ARCHIVE/INDEX.PHP.2878.HTML

الوطنية التي تعمل في الاقتصاد الخفي وغير مسجلة ضمن القوى العاملة في البلاد ، عليه من الممكن التكهن بأن الاقتصاد الخفي يساهم بنسبة لا يستهان بها في الاقتصاد الوطني .

مشكلة الدراسة :-

تعاني العديد من دول العالم من ظاهرة تُهدد اقتصادياتها تتمثل في الاقتصاد الخفي ، ويشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب تلك الدول ، وفي بعض الأحيان ينمو هذا الاقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي .

وتكمن مشكلة الاقتصاد الخفي في أن البيانات والمعلومات التي تعكس وضع الاقتصاد الرسمي تكون غير صحيحة مما يترتب على ذلك أن السياسات المتخذة قد ينجم عنها آثار عكسية تضر بالاقتصاد .

وتتناول هذه الورقة تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الإقتصاد الليبي.

هدف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي وتقدير حجمه ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية .

منهجية الدراسة :-

هناك مجموعتين من الطرق لتقدير حجم الاقتصاد الخفي ، منها الطريقة المباشرة والتي تقوم على احتساب الناتج المتولد عن مختلف الأنشطة الفرعية التي لها علاقة بالاقتصاد الخفي ، أما الطريقة الثانية فتعتمد على الاساليب غير المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي ، حيث تقوم على أساس تتبع الاثار المترتبة على وجود الأنشطة الخفية .

ويمكن اجمالاً تحديد المداخل التي تنطوي تحت هاتين المجموعتين :

1. مدخل الفروق بين الدخل والانفاق .
2. مدخل احصائيات سوق العمل .
3. مدخل نسبة استهلاك الكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي .

4. مدخل المراجعات الضريبية .

5. المداخل النقدية .

– أسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب .

– أسلوب المبادلات .

– أسلوب الوحدات النقدية ذات القيمة المرتفعة .

6. التهرب الضريبي والطلب على النقود .

وستعتمد هذه الدراسة على المدخل النقدي في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي وذلك عن طريق أسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب ، وقد تم اعتماد هذه الطريقة لتوفر البيانات النقدية اللازمة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي .

تقسيمات الدراسة :-

يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة مباحث وهى :

1. المبحث الأول : مفهوم الاقتصاد الخفي .

2. المبحث الثاني: أسباب نمو الاقتصاد الخفي

3. المبحث الثالث : المعالم الأساسية لتطور الاقتصاد الليبي

4. المبحث الرابع : تقدير حجم الاقتصاد الخفي فى الاقتصاد الليبي.

5. المبحث الخامس: الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي.

6. المبحث السادس: النتائج .

المبحث الأول : مفهوم الاقتصاد الخفي :-

يعتبر تعريف الاقتصاد الخفي من الأمور المهمة و بالأخص في مجال الدراسات التطبيقية لهذا الاقتصاد ، لأنه بناءً على هذا التعريف تتحدد وتسهل مهمة القياس أو التقدير .

أن مفهوم الاقتصاد الخفي يختلف من شخص لآخر ، فعلى سبيل المثال يعرفه (جوتمان) و(فيج) بأنه ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي و لكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات .

وطبقاً لهذا التعريف فإن الاقتصاد الخفي يتمثل في مجموعة الأنشطة المشروعة غير المرخصة مثل الإنتاج غير المعلن في القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعة ، الزراعة ، البناء والتشييد ، النقل و المواصلات الخ من القطاعات الاقتصادية .
أما (تانزي) فإنه يعرف الاقتصاد الخفي بأنه ذلك الاقتصاد الذي يشمل كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي (1) .

في حين يُعرف مفهوم الاقتصاد الخفي في نظر بعض الاقتصاديين بأنه كافة الأنشطة التي تشترك جميعها في محاولة التهرب الضريبي ، أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية المفروضة على النشاط الاقتصادي ، غير أن هناك جانباً لا يمكن إهماله من الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة والتي تعد مخالفة للقانون ومنها على سبيل المثال إنتاج السلع والخدمات المحظور تداولها أو الاتجار بها مثل المخدرات (2) . ويرى كل من (سمث) و(ميروس بوجر) بأن ما يطلق عليه أنشطة الاقتصاد الخفي يعتمد على المنظور الذي ينظر منه إلى هذا الاقتصاد ، فقد ينظر إليه على أنه ذلك الاقتصاد الذي يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد . وعلى الرغم من كثرة التعريفات إلا إن معظم الاقتصاديين يجمعون على أن الاقتصاد الخفي يضم مجموعة من الأنشطة التي تشترك في محاولات التهرب الضريبي أو تجنب القيود الروتينية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي ، بالإضافة إلى الأنشطة غير القانونية مثل إنتاج و تجارة المخدرات و القمار ودور الدعارة و الرشوة وبيع المنتجات والسلع المسروقة الخ من الأنشطة غير القانونية(3) .

2-المبحث الثاني :أسباب نمو الاقتصاد الخفي :-

هناك العديد من العوامل المتشابكة التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي ، وعلى الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى ، إلا أن الاختلافات الهيكلية التي تصيب

(1)-WWW .THEGULFIZ.COM/ARCHIVE/INDEX.PHP.2878.HTML

(2) - صفوت عبد السلام عوض الله -الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه -دار النهضة العربية 2002 - ص8

(1) - احمد المبروك ابولسين -المرجع السابق ذكره- ص40

الاقتصاد الوطني ، وتفشي ظاهرة البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية التي ترتبط بهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي ، فضلاً عن ضعف الهيكل الضريبي وارتفاع مستوى الضرائب ، تعتبر في مقدمة العوامل التي تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة ، والتي يمكن حصر أسبابها في الآتي :

1-انخفاض مستوى الدخل :

يعد انخفاض مستوى دخل الفرد أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة ونمو الاقتصاد الخفي ، خصوصاً إذا ما أتسمت دخول الأفراد بالجمود لفترة طويلة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد وسوف يجد الأفراد أنفسهم مضطرون للعمل في الاقتصاد الخفي ، حتى يتمكنوا من الحفاظ على نفس مستوى معيشتهم وقد يدفعهم ذلك إلى تخفيض معدل استهلاكهم بنسبة اقل من معدل انخفاض دخلهم الحقيقي .

2-ارتفاع مستوى الضرائب :

تُعد الضرائب المرتفعة مسؤولة عن نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد الخفي في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء⁽¹⁾ ، ويزيد الحافز لدى الأفراد والشركات إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي كلما تعرضت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي إلى فرض المزيد من الضرائب عليها من وقت لآخر ، ويتوقف اتخاذ قرار المشاركة على المقارنة فيما بين الإيرادات التي من المتوقع جنيها في الاقتصاد الخفي وما بين العقوبات التي من المتوقع أن يتعرض لها الفرد أو الشركة في حالة اكتشاف التهرب ، أخذاً في الاعتبار مدى استعداد أي منهما لتحمل المخاطر.

أن ارتفاع مستوى العبء الضريبي سواء كان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي الإجمالي ، وهو ما يدفع الأفراد والشركات إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضرائب ، وبذلك تتحول بعض الأنشطة الاقتصادية إلى العمل تحت مظلة الاقتصاد الخفي ، وفي معرض التدليل على ذلك تشير بعض الدراسات إلى أن نمو الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية يعزى إلى ارتفاع الضرائب على الدخل ، بينما يعزى نمو الاقتصاد الخفي في أوروبا إلى ارتفاع

(1) - صفوت عبد السلام عوض الله - المرجع السابق ذكره - ص11

اشترابات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة ، أما بالنسبة لدول النامية فإنه غالباً ما يعود إلى ارتفاع الضرائب على التجارة الخارجية .

وعلى سبيل المثال يشير (هانس) إلى أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافي يمثل العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد الخفي في السويد ، وبسبب معدلات الضريبة العالية في السويد فإن الممول لا يقوم بالكشف عن دخوله الإضافية ، بذلك فإن التهرب الضريبي يصل إلى ما نسبته 65% من الدخل غير المكشوف عنها ، الأمر الذي يدفع بعدد كبير من الممولين للتهرب الضريبي و التحول إلى الاقتصاد الخفي⁽¹⁾ .

3- الأنظمة الإدارية و القيود الحكومية :

تعد الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية المفروضة من قبل المؤسسات الحكومية على ممارسة النشاط الاقتصادي احد العوامل المحددة لنشؤ ظاهرة الاقتصاد الخفي ، وقد بينت بعض الدراسات التي أجريت في هذا الشأن أن المغالاة في فرض القيود الحكومية على الإنتاج أو على بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، سواء كان ذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية مثل (حماية المستهلكين) ، أمر من شأنه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل والبحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب هذه القيود وممارسة أنشطة خفية يتم من خلال تحقيق دخول غير اعتيادية⁽²⁾ .

وفي كثير من الأحيان تفرض بعض الدول نظام للرقابة على الصرف الأجنبي بهدف المحافظة على احتياطياتها من النقد الأجنبي مما يترتب على ذلك زيادة في الطلب الأجنبي على المعروف منه ، خصوصاً إذا ما تم تحديد سعر صرف لا يتناسب مع ظروف الطلب و العرض ولا يعكس القيمة الحقيقية للعملة المحلية أمام العملات الأخرى مما يؤدي إلى ظهور سوق موازية للنقد يستفيد منها العديد من المتعاملين في النشاط الاقتصادي من خلال بيع حصصهم من النقد الأجنبي بغية تحقيق أرباح غير اعتيادية .

أن التشدد في القيود أو المغالاة فيها ينجم عنه نشؤ سوق موازية سواء كان ذلك في سوق النقد أو سوق السلع وبتالي أتساع رقعة الاقتصاد الخفي .

(2)- WWW.THEGULFIZ.COM/ARCHIVE/INDEX.PHP.2878.HTML

(2) - احمد ابولسين - المرجع السابق ذكره- ص45

4- ندرة السلع :

بالرغم من انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في العديد من دول العالم , إلا أن العوامل المسؤولة عن نشو هذه الظاهرة تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ، فندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع المتعارف عليها تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي .

5- عجز الموازنة العامة للدولة :

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة والمتمثل في زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة احد العوامل المؤدية إلى نشو ظاهرة الاقتصاد الخفي ، ومن هذه الحالة من الطبيعي أن تتم تغطية هذه النفقات من مصادر داخلية أو خارجية ، مما يعني زيادة الأعباء المترتبة على كاهل الدولة ، التي قد تلجأ إلى زيادة العبء الضريبي عن طريق فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب القائمة ، وفي كلتا الحالتين تخلق حافزاً لدى الممولين للتهرب من دفع الضرائب .

6- دور المشروعات الصغيرة :

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً لا يستهان به في نمو الاقتصاد الخفي ، وذلك بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة ، وهو ما يساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي ، ولهذا السبب فإن أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم يترتب عليه إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة ، بسبب أن العديد من هذه المشروعات تعمل في الاقتصاد الخفي .

3-المبحث الثالث : المعالم الأساسية للتطور الاقتصادي الليبي :-

تميز الاقتصاد الليبي خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي بتخلفه وعجز قطاعاته الاقتصادية وعدم قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية ، وفي معرض التدليل على ذلك أشار الخبير الاقتصادي للأمم المتحدة (فارلي) في عام 1971 بأن

الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصاد متخلف ، ولا يوجد به ما يشير إلى وجود أية تنمية اقتصادية تذكر ، وهذا ما أكده سابقاً (هيجين) في عام 1950 الذي بين أن الاقتصاد الليبي يحوي بين جانبيه كل معوقات التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

وفي أواخر عقد الخمسينات من القرن الماضي تم اكتشاف النفط و تصديره بكميات تجارية مع بداية عقد الستينات ، حيث أخذ قطاع النفط مقاليد الأمور في تمويل مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾ ، ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية السبعينيات كان القطاع الخاص هو المالك والمدير للوحدات الإنتاجية في النشاط الاقتصادي ، وقد بلغت نسبة القوى العاملة فيه حوالي 72% من إجمالي القوة العاملة في البلاد ، غير أن التغيرات التنظيمية التي حدثت مع نهاية السبعينيات قلصت من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وعززت من هيمنة القطاع العام في تسيير النشاط الاقتصادي في البلاد ، حيث لم يعد القطاع الخاص يستوعب إلا حوالي 25% من القوة العاملة⁽³⁾ ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها :-

1- التوسع المفاجئ في الإيرادات العامة وزيادة حصة الدولة من عائدات النفط وعوائد الاستثمارات التي تأثرت بزيادة مستوى الاحتياطيات وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية .

وقد انعكست هذه التطورات بشكل واضح على الأوضاع الاقتصادية في ليبيا حتى نهاية عام 1980 ، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل نمو بلغ 9% و 13% عام 1979 و 1980 على التوالي كنتيجة لزيادة الكبيرة في الإنفاق العام

2- افتقار القطاع الأهلي للخبرة ، مما أدى إلى تكريس حالة اللامساواة في المجتمع الليبي والتي أدت إلى فجوة واسعة في توزيع الدخل ، وإلى تباين في نمط الحياة بين مختلف الشرائح الاجتماعية وبين الحضر والريف .

(1) - عيسى الفارسي - الخصخصة و التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي : الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة - مجلة البحوث الاقتصادية - منشورات مركز البحوث الاقتصادية بنغازي - المجلد 14-2003-ص3
(1) عبدا لباري الزني - قياس التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-1997) ندوة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي - جمعية الاقتصاديين الليبيين - الطبعة الأولى 2000-ص76
(2) احمد منيسي - السوق السوداء للدولار في ليبيا الأسباب والآثار - ندوة سعر صرف الدينار الليبي - منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين - ص105

3- افتقار الدولة للبنى التحتية المادية والاجتماعية ، وعدم قدرة القطاع الأهلي آنذاك في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية⁽¹⁾ .

4- التحول في الفلسفة الاقتصادية إلى الاشتراكية والمزيد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي من إنتاج و استثمار وتوزيع⁽²⁾ .

مما تقدم يمكن القول أن تلك الأسباب وفي ظل وجود الفائض المالي الكبير مكنت الدولة من بسط هيمنتها على النشاط الاقتصادي ، ألا أن الوضع بدأ يتغير بشكل ملحوظ بعد عام 1980 بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره ، وبسبب الركود الاقتصادي في الدول الصناعية وانخفاض نصيب الدول المصدرة للنفط كنتيجة لزيادة إنتاج دول أخرى للنفط من خارج المنظمة ، وكنتيجة لذلك انخفض إنتاج ليبيا من النفط الخام من (2) مليوني برميل يومياً في منتصف السبعينيات إلى حوالي (1.2) مليون برميل يومياً عام 1982 . أن هذا التدني في الإنتاج مصحوباً بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية ساهم في تراجع الإنفاق التنموي و تراجع معدلات النمو الاقتصادي وفي ظهور خلل كبير في العرض من السلع والخدمات .

ومن هنا بدأ الاقتصاد الليبي يعاني من خلل في التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي والخارجي .

العوامل المحددة لشكل وطبيعة اختلال التوازن الداخلي :

1- زيادة الاستهلاك العام وبالأخص الاستهلاك العائلي وتمثلت خطورة هذا الاستهلاك في الاستهلاك الترفي .

2- سوء إدارة المنشآت العامة مما نتج عن ذلك عدم ترشيد الإنفاق واللجوء إلى الجهاز المصرفي لسد العجز ، مما أدى ذلك إلى زيادة في عرض النقود دون أن تواكبه زيادة في الإنتاج الحقيقي .

3- عدم التناسب بين النمو في كمية النقود المعروضة و بين النمو في العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في الوقت الذي لم يستطع فيه مصرف

(3) تقرير التنمية البشرية 1999 – منشورات الهيئة القومية للمعلومات و التوثيق –ص53

(4) أسامه الجيلاني – العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في ظل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي – رسالة ماجستير- جامعة قار يونس غير منشورة -2006-ص20

ليبيا المركزي التأثير في هذه الأوضاع من خلال سياسته النقدية ، بسبب محدودية أدوات هذه السياسة فضلاً عن عدم استقلاليته في ممارستها .

وفي ظل هذه التطورات لجأت الدولة إلى تطبيق سياسة انكماشية تمثلت في فرض قيود كمية مباشرة على الواردات ، ومراقبة شديدة على الصرف الأجنبي⁽¹⁾ ، للتأثير في ميزان العمليات الجارية ، ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات في الآتي⁽²⁾:

1- **خضوع** كل السلع المستوردة لرخص الاستيراد بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1339) لعام 1981 حيث أصبحت كافة السلع تستورد من قبل الجهات العامة ، وأصبح لزاماً على تلك الجهات الحصول مسبقاً على رخص استيراد .

2- **حظر** استيراد بعض السلع التي رؤى أنها سلع غير ضرورية أو سلع منافسة لمثيلاتها المنتجة محلياً و بلغت (86) سلعة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1315) لعام 1981.

3- **وضع** موازنة استيرادية لأول مرة في بداية الربع الثاني من عام 1982 .

4- **إلغاء** و تأجيل تنفيذ بعض المشاريع في الخطة الخماسية الثانية للتنمية الاقتصادية 81-1985 .

5- **خفض** مخصصات السفر الأساسية لليبيين .

6- **تقليل** العاملة الأجنبية العاملة في الاقتصاد الليبي .

7- **خفض** نسب تحويل العمالة الأجنبية .

8- **زيادة** الرسوم الجمركية على بعض السلع .

وكنيجة للتشدد الكبير في هذه السياسات انخفض عرض الكثير من السلع والخدمات ، كما أن مساهمة الواردات في تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات ظلت كبيرة حيث تساهم الواردات بما لا يقل عن 65% من احتياجات السوق المحلي ، في حين يغطي إنتاج الاقتصاد المحلي ما نسبته 35% من إجمالي الطلب المحلي ، لذلك لجاء العديد من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى استخدام وسائل غير قانونية في محاولة لسد العجز

(1) - احمد منيسي - مرجع سبق ذكره - ص ص 104 و 106

(2) - عطية الفيتوري - الرقابة على الصرف الأجنبي و القيود الكمية على الواردات و آثارهما على سعر صرف الدينار الليبي - ندوة سعر صرف الدينار الليبي - منشورات جمعية الاقتصاديين - الطبعة الأولى - ص ص 58 و 59

في سوق السلع والخدمات المطلوبة ، عن طريق التهريب وتغذية السوق الموازية في السلع والعملات مما يعني أوسع رقعة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي .

ومع فتح الدولة المجال أمام القطاع الأهلي لممارسة النشاط الاقتصادي على أثر صدور القانون رقم (9) لعام 1985 بشأن الأحكام الخاصة بالتشاريكات ، قام الأفراد بتأسيس التشاريكات و الشركات المساهمة الجماعية ومزاولة الأعمال الصناعية والمهن والحرف ذات الطابع الإنتاجي و الخدمي وفقا للضوابط المنصوص عليها في القانون ، وتلى هذا القانون صدور العديد من التشريعات الأخرى ، ولعل أهم هذه التشريعات القانون رقم (9) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية الذي توسع في فتح المجال أمام القطاع الخاص ، والقانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان.

أن السياسات التي استهدفت تقليص دور القطاع العام وتشجيع القطاع الأهلي بدأت بإجراءات أتمت بالحذر والتردد وعدم الوضوح ، في الوقت الذي لم يحدث فيه أي تغيير يذكر على معالم السياسة التجارية ، خاصة ما يتعلق بالقيود الكمية والرقابة على الصرف الأجنبي ، مما تسبب في لجوء الأفراد إلى التعامل في السوق الموازية ، كما ساهمت بعض القرارات التي كانت تنص على تقديم التمويل اللازم للأفراد الراغبين في التحول للإنتاج وحل مشكلة الباحثين عن عمل في نمو الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي . وبذلك يمكن القول أن الجهود التي بذلت من قبل مصرف ليبيا المركزي في القضاء على السوق الموازية للعملات عن طريق تنفيذ برنامج سعر الصرف المعلن الذي بموجبة يتم بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية عن طريق المصارف التجارية دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يحددها المصرف المركزي ابتداءً من 1999/2/14 حتى نهاية عام 2001 عندما أعلن عن توحيد وتعديل أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية ، قد ساعدت في تخفيض حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي.

المبحث الرابع : تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي :-

يتفق العديد من الاقتصاديين على أنه من الصعوبة بمكان تقدير حجم الاقتصاد الخفي لأنه بطبيعته اقتصاد خفي ، غير أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير حجم هذا

الاقتصاد ، وعلى الرغم من أن تقدير حجم هذا الاقتصاد يتم وفقاً للطرق المتعارف عليها ، غير أن النتائج التي يتم التوصل إليها عادة ما تكون متباينة حتى بالنسبة للاقتصاد الواحد وذلك بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد للاقتصاد الخفي فضلاً عن اختلاف طرق التقدير .

وفي الواقع توجد مجموعتان من أساليب تقدير حجم الاقتصاد الخفي ، تسمى المجموعة الأولى بالأساليب المباشرة ، وهي طريقة تقوم على أساس حساب الناتج المتولد عن مختلف الأنشطة الفرعية التي لها علاقة بالاقتصاد الخفي . أما المجموعة الثانية فهي الأساليب غير المباشرة وهي طريقة تقوم على أساس تتبع الآثار المترتبة على وجود الأنشطة الخفية . ويمكن أجمالاً تحديد المداخل التي تنطوي تحت هاتين الطريقتين كما يلي⁽¹⁾ .

1- **مدخل** الفرق بين الدخل والإنفاق .

2- **مدخل** إحصائيات سوق العمل .

3- **مدخل** نسبة استهلاك الكهرباء إلى الناتج المحلي الإجمالي .

4- **مدخل** المراجعات الضريبية .

5- **المداخل** النقدية:

- أسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب .

- أسلوب المبادلات .

- أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة .

6- **التهرب** الضريبي والطلب على النقود .

وقد تم استخدام أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي ، ويقوم هذا الأسلوب على أساس أن معاملات الاقتصاد الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود المتداولة (الكاش) والجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية ، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود هي نسبة ثابتة ، أما المعاملات في الاقتصاد الخفي فيتم تمويلها باستخدام النقود المتداولة ، وعلى ذلك فـ، أن التغيرات في معدل نشاط

(¹)-WWW. THEGULFIZ.COM/ARCHIVE/INDEX.PHP.2878.HTML

الاقتصاد الخفي إلى التغيرات في نشاط الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب .

وخلاصة القول أن هذا الأسلوب يقوم على الفروض التالية :

- 1- اختيار سنة أو فترة أساس لا يوجد فيها اقتصاد خفي .
- 2- أن معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب ثابتاً، ومن ثم فإن أي زيادة في هذا المعدل لابد وأن تعكس الزيادة في الطلب على النقود المتداولة لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي .
- 3- أن سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي واحدة.

واستناداً على هذه الفروض تم اتخاذ عام (1981) كسنة أساس وذلك بسبب الإجراءات التي من الممكن على أساسها اعتبار أن هذه السنة لا يوجد بها اقتصاد خفي ، ومن هذه الإجراءات المتخذة قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (138) لعام 1981 والذي نص على أن يكون التصرف في أرصدة الحسابات المصرفية بمقتضى صكوك أو تحويلات مصرفية ولا يجوز السحب منها نقداً سواء لصاحب الحساب نفسه أو لأفراد آخرين إلا في حدود خمسمائة دينار ليبي لمواجهة النفقات العائلية ، وقد كان هذا القرار لاحقاً لقرار إلغاء العملة المتداولة من فئتي الخمسة دنانير والعشرة دنانير وسحبها من التداول في منتصف شهر الماء عام 1980 الذي تم بموجبة تمكين الأفراد من استبدال مبلغ ألف دينار فقط وإيداع المبالغ التي تزيد على ذلك في حسابات أصحابها مقابل منحهم إيصالات بقيمة العملة الملغاة وذلك بعد إستقطاع ما قد يكون عليهم من دين عام ، وإذا ما تجاوز المبلغ المودع (19000) دينار يتطلب الأمر أثبات ما يفيد عدم وجود أية ضرائب مستحقة ، ومن هذه الإجراءات أيضاً إلغاء التجارة المحلية الخاصة وجعل قنوات التسويق متمثلة في الأسواق العامة والجمعيات التعاونية .

والجدير بالذكر أن الإجراءات المشار إليها أنفاً لم تحد من نمو نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب ، ويتضح هذا جلياً من الجدول رقم (1) حيث يلاحظ أن نسبة العملة

في التداول إلى الودائع تحت الطلب ظلت تتزايد خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات على الرغم من التوسع في فتح فروع لمختلف المصارف التجارية والأهلية.

الجدول رقم (1) علاقة العملة في التداول بالودائع تحت الطلب

مليون دينار

السنة	الودائع تحت (D)	العملة في (C)	نسبة العملة في التداول إلى وداائع تحت الطلب (K)
1981	3.052.0	791.2	25.9
1982	2.677.6	889.9	33.2
1983	2.249.8	838.2	37.2
1984	2.371.4	767.6	32.6
1985	2.717.3	985.1	36.2
1986	2.537.6	1.023.8	40.3
1987	2.597.4	1.068.2	41.1
1988	2.339.0	899.6	38.5
1989	2.725.5	1.131.7	41.5
1990	3.213.2	1.461.1	45.5
1991	2994.3	1.620.8	54.1
1992	3346.2	1.982.2	59.2
1993	3.294.3	2.217.0	67.3
1994	4.132.4	1.989.8	48.1
1995	4.367.0	2.035.4	46.6
1996	4.336.1	2.419.8	55.8
1997	4.529.9	2.534.2	55.9
1998	4.557.5	2.698.6	59.2
1999	5.038.6	2.634.9	52.3
2000	5.490.0	2.699.2	49.2
2001	5.713.1	2.559.6	44.8
2002	6.476.0	2613.9	40.4
2003	6.603.1	2763.5	41.8
2004	8.699.9	2612.7	30.0
2005	11.545.2	3308.7	28.6
2006	12410.1	3932.9	31.7

المصدر: 1- مصرف ليبيا المركزي- إدارة البحوث و الإحصاء -الإحصاءات النقدية و المصرفية خلال

الفترة 1966-2000 .

2-مصرف ليبيا المركزي- إدارة البحوث و الإحصاء -النشرة الاقتصادية-المجلد 46-الربع

الرابع 2006 .

واستنادا إلى البيانات المتوفرة في الجدول (1) يمكن احتساب حجم الاقتصاد الخفي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق المعادلات التالية :

$$K = C/D \quad (1)$$

$$rK = K_t - K_{81} \quad (2)$$

$$HE = rK . C . N \quad (3)$$

$$RHE = HE / \text{NON OIL GDP} \quad (4)$$

حيث:

K = العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب

C = العملة في التداول

D = الودائع تحت الطلب

N = سرعة دوران النقود

rK = معدل نمو الاقتصاد الخفي

HE = حجم الاقتصاد الخفي

RHE = نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

NON OIL GDP = الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية .

جدول رقم (2) مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

"مليون دينار"

السنة	معدل نمو (rK)	سرعة دوران (N)	حجم الاقتصاد (HE)	الناتج المحلي الإجمالي (NON OIL GDP)	نسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى (RHE)
1981	---	2.6	0.00	4395.4	0.00
1982	7.3	1.9	123.5	4696.6	2.6
1983	11.3	2.1	198.9	4688.1	4.2
1984	6.7	1.9	97.7	4594.9	2.1
1985	10.3	1.5	152.1	4351.7	3.5
1986	14.4	1.5	221.1	4364.9	5.1
1987	15.2	1.2	194.9	4136.2	4.7
1988	12.6	1.3	147.3	4616.0	3.2
1989	15.6	1.4	247.1	5135.5	4.8
1990	19.6	1.3	372.3	5003.1	7.4
1991	28.2	1.4	639.9	5653.0	11.3
1992	33.3	1.3	858.1	6306.2	13.6
1993	41.4	1.2	1101.4	6677.6	16.5
1994	22.2	1.2	530.0	6777.9	7.8
1995	20.7	1.2	505.6	7292.3	6.9
1996	29.9	1.3	940.5	8367.0	11.2
1997	30.0	1.4	1064.4	9294.7	11.4
1998	33.3	1.2	1078.3	9824.6	11.0
1999	26.4	1.2	834.72	10079.3	8.3
2000	23.3	1.8	1132.0	10695.0	10.6
*2001	18.9	1.7	822.5	14573.0	5.6
2002	14.5	2.2	833.8	15535.1	5.4
2003	15.9	2.4	1054.6	15966.9	6.6
2004	4.1	2.8	299.9	17543.4	1.7
2005	2.7	3.0	267.9	20524.4	1.3
**2006	5.8	3.1	707.1	22524.2	3.1

المصدر:

- 1- من إعداد الباحث وفق البيانات المتوفرة في الجدول (1).
- 2- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة -إدارة شؤون الخطط والبرامج - قسم الحسابات القومية 1992-1980.
- 3- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط -إدارة شؤون الخطط والبرامج -قسم الحسابات القومية 1999-1986 و تقديرات عام 2000 .

* الفترة (2001 - 2006) المصدر اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - غير منشورة .
** بيانات أولية .

يوضح الجدول رقم (2) كل من حجم الاقتصاد الخفي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الجارية في الاقتصاد الليبي ، حيث يتضح أن هناك نمواً ملحوظاً في حجم الاقتصاد الخفي بدأ مع النصف الثاني من عقد الثمانينيات و تزايد خلال عقد التسعينيات و يعود ذلك للأسباب التالية :-

1- دخول أعداد كبيرة من العمالة الوافدة بحثاً عن فرص العمل مما زاد من عدد المستهلكين داخل السوق الليبي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى انخفاض عرض السلع المقدمة من قبل مؤسسات القطاع العام ، مما تترتب عن ذلك زيادة نمو دخول العمالة الأجنبية غير الخاضعة للضرائب ، بالإضافة إلى زيادة معدل تهريب السلع سواء من داخل البلاد إلى الخارج أو العكس بغية تحقيق مكاسب سريعة .

2- انخفاض مستويات الإنتاج المحلي من السلع نتيجة لتوقف بعض خطوط الإنتاج أو نقص المواد الخام و مستلزمات الإنتاج ، مما نجم عنه زيادة الطلب على العملة الأجنبية في السوق الموازية لاستيراد السلع .

3- السماح باستيراد السلع بدون تحويل عملة ، أي التمويل بالصرف الأجنبي من خارج النظام المصرفي (من خلال السوق الموازية) حيث بلغ سعر الصرف في السوق الموازية نحو عشرة أضعاف السعر الرسمي للعملة المحلية ، مما تترتب على ذلك اتساع رقعة وحجم الاقتصاد الخفي .

وقد تمثلت ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي فيما يلي :-

- انتشار الأسواق الشعبية والباعة المتجولين .
- وجود العديد من الفلاحين الذين يقومون بإنتاج السلع في مزارعهم الخاصة ولا يتم تدوينها في حسابات الناتج المحلي .
- وجود عدد لا يستهان به من سيارات الأجرة التي لا تخضع للضرائب وأحياناً ليس لها اى علامة مميزة .
- التجارة في النقد الأجنبي وخصوصاً في الفترة التي سبقت عام 1999 .
- التجارة في السلع المحظور التعامل فيها محلياً ودولياً (كالمخدرات) .

- تهريب السلع عبر الحدود مع الدول المجاورة .
- لجوء بعض الأفراد إلى استيراد بعض السلع على أنها أمتعة شخصية دون أن تخضع لرسوم جمركية .

وختلاصة القول أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ في الاقتصاد الليبي بنسبة متواضعة في بداية الثمانينات قدرها 2.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية والمقدر بنحو 123.5 مليون دينار في عام 1982 ، وقد استمر حجم الاقتصاد الخفي في النمو لتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية 4.8% والمقدر بنحو 247.1 مليون دينار عام 1989 ، أي انه قد نما في المتوسط بمعدل 20.4% خلال عقد الثمانينات ، في حين بلغت نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال عام 1990 حوالي 7.4% والمقدر بنحو 372.3 مليون دينار ، وقد واصلت هذه النسبة ارتفاعها خلال عقد التسعينات حتى بلغت 8.3% في عام 1999 والمقدر بحوالي 834.7 مليون دينار ليبي. أي أن الاقتصاد الخفي قد نما في المتوسط بمعدل بلغ 17.3% خلال عقد التسعينات ، بينما بلغت نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال عام 2000 حوالي 10.6% والمقدر بنحو 1132.0 مليون دينار ليبي ، وكنتيجة للجهود المبذولة من قبل مصرف ليبيا المركزي للقضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي، انخفضت نسبة مساهمة حجم الاقتصاد الخفي خلال الألفية الثالثة لتصل نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي إلى 3.1% والمقدرة بنحو 707.1 مليون دينار ليبي عام 2006 .

ومن الجدير بالذكر أن هذه النسب قد ينظر إليها للوهلة الأولى على أنها نسب منخفضة مقارنة ببعض الدول العربية كمصر وسوريا والسعودية على سبيل المثال ، غير أن واقع الحال يؤكد على أن هذه النسب تعتبر مرتفعة في ظل اقتصاد تدير معظمه مؤسسات القطاع العام و أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لازالت متواضعة .

المبحث الخامس : الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي :-

إن الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأبعاد والتأثير ، كما إن حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم يتم تحديدها بعد بالكامل ، أن وجود الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني لا يتوقف تأثيره على الناتج القومي الإجمالي فحسب وإنما يمتد تأثيره ليشمل المعلومات والبيانات التي تخص النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الأجور ومعدلات الادخار الحقيقيالخ ، وتتمثل هذه التأثير فيما يلي:-

1- فقدان حصيلة الضرائب :

أن أول وأهم الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هي أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده لا يخضع للضرائب ، ولذلك كلما اتسعت رقعة هذا الاقتصاد كلما انخفضت الإيرادات العامة للدولة ، وفي معرض التدليل على ذلك قدرت إدارة الضرائب في الولايات المتحدة مستوى الخسارة الناجم عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد الخفي بما يتراوح بين 40-42 مليار دولار عام (1976) أما في عام (1981) فقد تراوحت تقديرات خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي ما بين 86-90 مليار دولار⁽¹⁾ .

2- الأثر على سياسات الاستقرار :

أن اتساع رقعة الاقتصاد الخفي قد تؤدي إلى عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية في البلاد ، وعلى سبيل المثال فإن وجود بيانات وإحصاءات معدلات البطالة في ليبيا تعد مغالى فيها ، كنتيجة لوجود نسبة لا يستهان من العمالة الوطنية العاملة ضمن الاقتصاد الخفي وهي مسجلة في القوى العاملة ضمن الباحثين عن عمل ، لذلك فإنه في ضوء تلك البيانات قد يتم انتهاج سياسات اقتصادية توسعية بهدف الرفع من مستوى التوظيف وتخفيض معدلات البطالة ، الأمر الذي قد ينجم عن تطبيق هذه السياسات ارتفاع في معدلات التضخم وعدم استقرار في الاقتصاد الليبي .

(¹) -WWW.THEGULFIZ.COM/ARCHIVE/INDEX.PHP.2878.HTML

3- الأثر على توزيع الموارد :

من المتعارف عليه أن الاقتصاد الخفي يؤثر بعدة طرق على الأداء الاقتصادي ، خاصة على الكفاءة الاقتصادية في توزيع و تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع , وذلك بسبب عدم خضوع الدخل المتحققة في نطاق الاقتصاد الخفي لأي ضرائب أو رسوم مما يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد ، بحيث تتجه تلك الموارد من أنشطة الاقتصاد الرسمي إلى أنشطة الاقتصاد الخفي عن طريق التهرب الضريبي ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح , ويستمر هذا الوضع حتى يحدث نوع من التقارب بين معدل العائد المتحقق من الاقتصاد الخفي غير الخاضع للضريبة ومعدل العائد المتحقق من الاقتصاد الرسمي ، وينطوي ذلك الوضع على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد الخفي ، فأن الحاجة إلى تطوير الخدمات العامة يصبح أمراً ملحاً ، وبما أن الضرائب في هذه الحالة تجبى من قبل الاقتصاد الرسمي فقط ، فان الأنشطة التي تعمل في ظل الاقتصاد الرسمي ستدفع المزيد من الضرائب ، مما يؤدي ذلك إلى تحول العديد من الشركات والأفراد العاملين في الاقتصاد الرسمي للعمل في ظل الاقتصاد الخفي ، ومن ثم فأن الاقتصاد الخفي تكون له قدرة أكبر على جذب الموارد ، طالما أن معدلات العوائد (بدون ضريبة) أعلى في الاقتصاد الخفي ، منه في الاقتصاد الرسمي .

وهكذا فان التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد القومي في ظل وجود الاقتصاد الخفي سوف يكون أقل من الأمثل .

المبحث السادس : النتائج :-

تخلص هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- 1- أن انخفاض نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي ترجع لكون أن معظم المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني خاضعة لسيطرة الاقتصاد العام كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص (المتمثلة في المشروعات الصغيرة) لازالت متواضعة .
- 2- الارتفاع النسبي في مساهمة الاقتصاد الخفي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات و التسعينيات مقارنة بالسنوات الأخرى إنما هو ناجم عن تطبيق الإجراءات المتبعة في الرقابة على الصرف الأجنبي والقيود على الوردات .
- 3- أن اتساع رقعة أو حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي خلال عقد التسعينيات مقارنة بالسنوات الأخرى راجع بصفة أساسية إلى مجموعة من العوامل ، لعل أهمها فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد بدون تحويل عملة مما يضطر معه المستورد إلى شراء العملة الأجنبية من السوق الموازية
- 4- أن الإجراءات المتبعة من قبل مصرف ليبيا المركزي في القضاء على السوق الموازية ابتداءً من 1999/2/14 وحتى نهاية عام 2001 عن طريق تنفيذ برنامج سعر الصرف المعلن، دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي ، قد ساعدت في انخفاض نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً من 16.5% عام 1993 إلى 3.1% عام 2006.
- 5- أظهرت البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تقدير نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي أن الرقابة على الصرف الأجنبي والتي ترتب عليها من ظهور للسوق الموازية للعملات قد أدت إلى ارتفاع نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات ومن ثم فأن القضاء على هذه السوق مع بداية عام 2002 أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي بشكل ملحوظ .

قائمة المراجع

- 1- احمد المبروك ابولسين – الاقتصاد الخفي وماهيته وطرق تقديره و آثاره – مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الفاتح – العدد5 – 2006
- 2- احمد منيسي –السوق السوداء للدولار في ليبيا الأسباب و الآثار –ندوة سعر صرف الدينار الليبي – منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين .
- 3- أسامة الجيلاني على – العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في ظل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي – رسالة ماجستير – جامعة قار يونس – غير منشورة 2006.
- 4- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد و التجارة –إدارة شؤون الخطط و البرامج – قسم الحسابات القومية 1980-1992 .
- 5- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – إدارة شؤون الخطط والبرامج – قسم الحسابات القومية 1986-1999 وتقديرات عام 2000 .
- 6- عبد الباري الزني – قياس التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-1999) – ندوة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي – جمعية الاقتصاديين الليبيين.
- 7- عطية المهدي الفيتوري – السياسات التجارية و التنمية الاقتصادية – مجلة البحوث الاقتصادية –المجلد الأول – العدد14- منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية 2003 .
- 8- عطية المهدي الفيتوري – الرقابة على الصرف الأجنبي و القيود الكمية على الواردات و آثارهما على سعر الصرف الدينار الليبي – ندوة سعر صرف الدينار الليبي – منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين – الطبعة الأولى .
- 9- عيسى الفارسي – الخصخصة و التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي – الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة – مجلة البحوث الاقتصادية –المجلد 14-العدد 1- 2003 .

10-WWW.EGYPTIAGREENS.COM/DOCS/GENERAL/INDEX

.PHP?EH=NEWHIL&SUBIECTID=42888&SUBCATEGORY

ID=260&CATEGORYID=3

11-WWW.THEGULFIZ.COM/ARCHIVE/INDEX.PHP.2878.HTML